

Distr.
GENERAL

S/1998/1073
14 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ١٥ أيار/ مايو إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عرضاً موجزاً لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية وفقاً للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والمجددة بموجب قرارات لاحقة كان آخرها القرار ١١٦٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٨.

ثانياً - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل - سوريا دون وقوع أحداث خطيرة وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة. وكانت القوة تراقب المنطقة الفاصلة عن طريق مواقع ودوريات ثابتة للتحقق من عدم وجود أية قوات عسكرية فيها. كما كانت تقوم بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات التسليح والقوات في مناطق الحد من الأسلحة. وكان ضباط اتصال من الطرف المعني يقومون باصطحاب أفرقة التفتيش. وكما هو الحال في الماضي، كان الطرفان يمتنعان أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما ويفرضان بعض القيود على حرية حركة القوة. وكانت القوة تساعد لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد ومرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وكان العلاج الطبي يوفر في حدود الموارد المتاحة للسكان المحليين بناءً على الطلب.

٣ - وفي نهاية أيار/ مايو، تم نشر فصيلة سلوفاكية كجزء لا يتجزأ من الكتيبة النمساوية لتحل محل فصيلة نمساوية. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، كانت القوة تتألف من قوات قوامها ١٠٤٦ فرداً من بولندا وسلوفاكيا وكندا والنمسا واليابان (٤٢٩ و ١٨٥ و ٤٥ و ٣٥٢ و ٣٥، على التوالي). واستعانت القوة في أداء مهامها بـ ٨٠ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وعاد اللواء دافيد ستابلتون إلى خدمته الوطنية في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وسلم مهامه إلى العقيد بيتر بودا، رئيس الأركان، وتولى اللواء كامبيرون روس القيادة في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك خارطة مرفقة تبين انتشار القوة.

ثالثا - النواحي المالية

٤ - في القرار ٢٣٦/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٣٥,٤ مليون دولار، بمعدل شهري إجماليه ٢,٩ مليون دولار، لاستبقاء القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ولذلك، فإن المجلس إذا قرر تمديد ولاية القوة، على النحو الموصى به في الفقرة ٩ أدناه، فإن تكلفة استبقاء القوة خلال مدة التمديد ستقتصر على المعدل الشهري الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٥ - وحتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة منذ بداية عملها وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ٥٢,٩ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٦١٥,٥ مليون دولار.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٦ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١١٦٩ (١٩٩٨) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر، دعا أيضا الأطراف المعنية إلى أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن التطورات في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/53/550)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

خامسا - ملاحظات

٧ - إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق بشأن فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، لا تزال تؤدي مهامها بشكل فعال، بالتعاون مع الأطراف، ولا تزال الحالة هادئة في القطاع الإسرائيلي - السوري ولم تقع أية أحداث خطيرة.

٨ - وعلى الرغم من الهدوء الحالي السائد في القطاع الإسرائيلي - السوري، فإن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال خطيرة ومن المرجح أن تظل على هذا النحو ما لم وحتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع نواحي مشكلة الشرق الأوسط. وإنني على أمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة المشكلة من جميع نواحيها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

٩ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر أساسي. ولذلك، فإنني أوصي بأن يحدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التجديد المقترح. كذلك أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٠ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أوجّه الأنظار إلى النقص الخطير في تمويل القوة. ففي الوقت الراهن تبلغ الاشتراكات غير المسددة ٥٢,٩ مليون دولار. وهذا المبلغ، الذي يزيد كثيرا عن الميزانية السنوية الجارية للقوة، يشكل مبالغ مستحقة على دول أعضاء مساهمة بقوات تشكل قوام القوة. إنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة فورا وبالكامل لتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١١ - وأخيرا، أود أن أشيد باللواء دافيد ستابلتون، واللواء كامبيرون روس، خلفه، وبالرجال والنساء الذين يعملون في القوة، فقد أدوا بكفاءة وتفان لواجبهم المهم الكبير التي كلفهم بها مجلس الأمن. وإنني انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي توفر مراقبي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الذين يتم تكليفهم للعمل في القوة.

- - - - -